



2018; 14(1):228-266

Omdurman Islamic University Journal(OIJ)

مجلة جامعة أم درمان الإسلامية

<https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oij>
<https://doi.org/10.52981/oij.v14i1.1627>



ISSN: 5361-1858

دور نظام إحصاءات مالية الحكومة في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة

د. بابكر إبراهيم الصديق محمد*

د. عاصم إبراهيم محمد يوسف**

* أستاذ المحاسبة المشارك جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

** أستاذ المحاسبة المساعد جامعة السودان المفتوحة

مستخلص:

تتناول هذه الدراسة دور نظام إحصاءات مالية الحكومة في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية. تمثلت مشكلة الدراسة في أنه لم يتم تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة G.F.S في المركز ولا الولايات حيث طرح الباحث التساؤلات الآتية: هل تطبيق نظام G.F.S يؤثر على كفاءة نظام الرقابة الداخلية. هل توجد معوقات إدارية بوزارة المالية تؤثر على نظام G.F.S. هل لوائح نظام الرقابة الداخلية بالوزارة تؤثر على تطبيق نظام G.F.S.

تكتسب الدراسة أهميتها من غياب الدراسات العلمية لأهمية دور نظام إحصاءات مالية الحكومة. حيث أصبح تصنيف المنشآت من حيث الجدارة يتمثل في مدى قوة أو ضعف جهاز الرقابة الداخلية على المؤسسات العامة. وتوصلت الدراسة لنتائج مهمة على رأسها أن تدريب موظفي الحسابات في المركز والولايات على نظام G.F.S يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية. وأن إدخال نظام G.F.S كمادة تدرس في الجامعات يزيد من فهم الطالب عند التحاقه بالوظيفة. وأن توفير أجهزة الكمبيوتر يساعد على أداء نظام G.F.S. ومن توصيات الدراسة أنه

لابد من إدخال مادة G.F.S لتدريسها في الجامعات حتى يسهل فهم الطالب عند التحاقه بالوظيفة. وتطبيق نظام الـG.F.S يساعد على الشفافية وتوزيع الثروات.

Abstract

This study focuses on the role of Government Financial Statistics Systems in developing the efficiency of Internal Control System. The statement of the problem presented that, Government Financial Statistics Systems have not been applied in the center and states. The researcher raised the following questions: Dose application of Government Financial Statistics Systems has an impact on the efficiency of Internal Control System. Is there any administrative constrains in the Ministry of Finance affecting the G.F.S, Do Internal Control System regulations established in the Ministry have an impact on the application of the Government Financial Statistics System?

The importance of study is derived from the absence of scientific studies on the role of significance of Government Financial Statistics. The efficiency of organization is based on the strength and weakness of internal control system on the public institution. The study concluded with very important results that, centre and states accountants training on the Government Financial Statistics System will increase the efficiency of internal control system, and introducing the G.F.S as a syllabus in the universities will increase students' capabilities when joining the employment, and the provision of computers will help the application of the Government Financial Statistics System. The Study recommended that, Government Financial Statistics System should be studied at Universities so that; students who are joining the service can easy understand their function. And application of F.F.S will help in transparency and wealth and wealth distribution.

المقدمة

نظام إحصاءات مالية الحكومة هو عبارة عن حزمة من الإحصاءات المالية والمفاهيم والإجراءات المحاسبية يصنف بموجبها النشاط العام للدولة بقطاعاته المختلفة بطريقة منتظمة تربط العلاقة التشغيلية للمستويات المختلفة للحكومة وذلك من خلال مجموعة متجانسة للوصول إلى مؤشرات عن الأداء الكلي للقطاعات المختلفة للدولة⁽¹⁾.

إن مفهوم نظام إحصاءات مالية الحكومة هو نظام إحصائي اقتصادي متخصص تم تصميمه لمساندة تحليل المالية العامة، كما يقدم المبادئ الاقتصادية والمحاسبية التي ينبغي استخدامها في إعداد الإحصاءات بالإضافة إلى تقديم المبادئ التوجيهية الخاصة بعرض تلك الإحصاءات وفق إطار تحليلي يشتمل على بنود موازنة ملائمة.

ويعتبر دليل نظام إحصاءات مالية الحكومة Government Finance Statistics ويختصر بـ G.F.S هو نظام يعتمد على الرصد والمتابعة والتبويب لبنود الصرف على الموازنة من إيرادات ومصروفات وبالتالي يعتبر نظام مكمل لنظام الرقابة الداخلية.

إن مميزات نظام إحصاءات مالية الحكومة تمكن مستخدمي البيانات المالية من تجميع منظومة محاسبية كاملة بما في ذلك الموازنة نفسها، كما أن استخدام إحصاءات مالية الحكومة في التحليلات تمكن من المقارنة بين المعدلات الضريبية أو الاتفاق على إجمالي الناتج المحلي بين الدول.

إن نظام G.F.S يظهر الشفافية بين الدول التي تطبق النظام وكذلك حفظ وحماية الأصول من السرقة والضياع من العوامل الطبيعية. هو مراعاة الدقة في الأداء وتحقيق حماية وحفظ الأصول من السرقة

والضياح وحمايتها من عوامل الطبيعة المختلفة، أيضاً من أهداف نظام G.F.S هو إظهار الشفافية والوضوح في أداء المؤسسة المالي. وتكمن مشكلة الدراسة في أنه لم يتم تطبيق نظام G.F.S في الوحدات الحكومية لا بالمركز أو الولايات.

أهمية الدراسة:

قد يزيد من أهمية هذه الدراسة حجم البيانات والإحصاءات المالية في المؤسسات العامة ومدى ضبطها لتواكب التطور العلمي المنشود في العالم بالإضافة إلى قلة البحوث المتخصصة في نظام G.F.S. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث لتفعيل دور نظام G.F.S في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة وذلك في النطاق الآتي:
1/ الدراسات الكافية لعلمية تطبيق برنامج نظام G.F.S.
2/ التعرف على هرمية المعلومات الخاصة بنظام G.F.S.
فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفروض التالية:

1/ توجد علاقة ذات دلالة بين تطبيق نظام G.F.S وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.

2/ توجد علاقة ذات دلالة بين المعوقات الإدارية وتطبيق نظام G.F.S.

3/ توجد علاقة ذات دلالة بين معوقات اللوائح والنظم الإدارية ونظام G.F.S.
منهج الدراسة:

قامت الدراسة على منهجين:

الأول: المنهج التحليلي وذلك من خلال الاستبيان لجمع البيانات التي صممت وتم اختبارها لتشمل كل محاور البحث.
الثاني: منهج دراسة الحالة في دراسة حالة وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

مجتمع وعينة الدراسة:

استفادت الدراسة من مصدرين في جميع البيانات هما:

1/ المصادر الثانوية: تمثلت في التقارير التي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني والدوريات والدراسات المتخصصة والمراجع التي تتناول نظام G.F.S.

2/ المصادر الأولية: قد تمثلت في تصميم الاستبيان.

حدود الدراسة:

للبحث حدود زمانية ومكانية:

1/ الحدود المكانية: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

2/ الحدود الزمانية: 2014 - 2016م.

هيكل الدراسة:

تشتمل الدراسة على المقدمة وأربعة محاور وهي كالآتي:

الإطار المنهجي "المقدمة" والدراسات السابقة.

الإطار المنهجي يتكون من المقدمة وطبيعة مشكلة البحث وأهدافه وحدود

الدراسة وأهمية الدراسة وفروضها ومنهجها وهيكلها، أما الدراسات السابقة فقد

تعرضت للدراسات التي لها علاقة بالموضوع. وقد اشتمل البحث على ثلاثة

محاور على النحو التالي:

المحور الأول: نظام إحصاءات مالية الحكومة G.F.S.

المحور الثاني: مفهوم وأهداف نظام الرقابة الداخلية.

المحور الثالث: الدراسات الميدانية وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

الخاتمة، وتشمل النتائج والتوصيات والمراجع.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة هويدا الحنفي أحمد الفيل، 2009م⁽²⁾:

تناولت الدراسة الموازنات الحكومية بين النظرية والتطبيق بدراسة موازنة جمهورية السودان، تمثلت مشكلة البحث في تعدد الطرق في إعداد الموازنة العامة وللبحث عن نظام يظهر كافة أنشطة الحكومة التشغيلية والتمويلية ويوفر مؤشرات تهتدي بها سائر الدول التي تتعامل معها حكومة السودان وتتمكن الدول من تقييم مسارها عبر إطار تحليلي متكامل.

هدفت الدراسة لدراسة الموازنة العامة لحكومة السودان وإمكانية تنفيذ موازنة في حدود الموارد المتاحة وبيان الأساليب المتبعة في إعداد الموازنة العامة واختبار كفاءتها وفعاليتها وإلقاء الضوء على نظام إحصاءات مالية الحكومة الجديد لإعداد الموازنات.

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

- الموازنة التقليدية والمعتمدة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني لا تحقق الأهداف المتعددة.

- توجد لوائح وقوانين وموجهات تدعم خطة الموازنة العامة بالسودان.

- الموازنة التقليدية تتناسب أهدافها مع بيئة العمل العام وبالتالي لا حاجة لاعتماد الموازنة العامة وفقاً لإحصاءات مالية الحكومة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- الموازنة العامة التقليدية لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني لها دور في وضع الخطط والسياسات المستقبلية.

- التأهيل العلمي والعملية للمشاركين في إعداد الموازنة له دور فعال في الموازنة.

أما التوصيات:

- الاهتمام بالتدريب العملي والمهني للمشاركين في إعداد الموازنة.
- أن يراعى في تبويب الموازنة البرامج والأهداف المرجو تحقيقها خلال الفترة القادمة.

1/ دراسة عبد اللطيف محمد الحسن عبد اللطيف، 2012م⁽³⁾:

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في قياس فاعلية إحصاءات مالية الحكومة، تمثل المشكلة في تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة في السودان، وبعد تطبيق هذا النظام هل تستطيع المراجعة الداخلية قياس فاعلية إحصاءات مالية الحكومة G.F.S أم يحتاج هذا النظام لإجراءات ولوائح جديدة للمراجعة الداخلية حتى تستطيع مراجعة هذا النظام المطبق حديثاً في السودان.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المراجعة الداخلية كأداة رقابية، مدى تطور وزيادة كفاءة المراجعة الداخلية، وقياس فاعلية وكفاءة نظام إحصاءات مالية الحكومة G.F.S.

توصلت الدراسة إلى فاعلية وكفاءة المراجعة الداخلية تؤدي إلى زيادة قياس إحصاءات مالية الحكومة G.F.S، فاعلية وكفاءة وتأهيل المراجعين الداخليين يؤثر إيجاباً في زيادة فاعلية قياس نظام إحصاءات مالية الحكومة G.F.S، كذلك نظام إحصاءات مالية الحكومة يحتاج إلى لوائح جديدة لقياس فاعليته.

أما التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، زيادة فاعلية المراجعة الداخلية، يجب تعديل لوائح وقوانين المراجعة الداخلية حتى تستطيع قياس نظام إحصاءات

مالية الحكومة وأخيراً زيادة الشفافية ومصداقية عملية المراجعة الداخلية لتلائم نظام إحصاءات مالية الحكومة.

2/ دراسة سناء محمود محمد، 2012م⁽⁴⁾:

تناولت الدراسة نظام إحصاءات مالية الحكومة ودوره في زيادة الإفصاح والشفافية للموازنة العامة للدولة.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن وزارة المالية بجمهورية السودان تعتمد في إعداد الموازنة على النظام التقليدي والذي تنقصه الشفافية في الإفصاح عن المعلومات عند إعداد الموازنة ويعمل على تضخيم الميزانيات.

هدفت الدراسة إلى عرض الأسلوب الأفضل لتطور أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة وأثر تطبيقها في السودان.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إن إعداد الموازنة العامة للدولة بالصورة التقليدية قد أسفر عن العديد من المشاكل وأوجه القصور الأمر الذي استدعي تطوير الموازنة العامة للدولة، كذلك هنالك ارتباط وثيق بين العجز المتفاقم للموازنة وبين طريقة إعدادها.

أما التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، يجب تهيئة البيئة المناسبة لتطوير الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال مراعاة الجوانب الإدارية، كذلك أهمية وضرة التأكد من الدور المحوري والهام للجنة المشروعات وإعداد الموازنة، وأخيراً يجب الاهتمام بدراسة هذا النظام وتطبيقه في كل مؤسسات الدولة.

المحور الأول نظام إحصاءات مالية الحكومة

مفهوم نظام إحصاءات مالية الحكومة:

هو عبارة عن حزمة من الإحصاءات المالية والمفاهيم والإجراءات المحاسبية يصنف بموجبها النشاط العامة للدولة بقطاعاته المختلفة بطريقة منتظمة تربط العلاقات التشغيلية للمستويات المختلفة للحكومة وذلك من خلال مجموعة متجانسة للوصول إلى مؤشرات عن الأداء الكلي للقطاع العام الحكومي وإجراء المطابقات والمقارنات بين تلك المستويات المختلفة وبين أداء الدولة وأداء الدول الأخرى⁽⁵⁾.

يرى الباحث أن نظام إحصاءات مالية الحكومية والذي يقوم على الشفافية لابد من معرفة مفهوم الشفافية.

الشفافية هي ربط القول بالفعل وهي الصدق في حياتنا، والصدق يعني قيمة وليس شعار، وهي قيمة موجودة ويجب أن تكرر في حياتنا على صعيد المنزل والعمل والمجتمع والوطن، كما أن الشفافية هي مبدأ تنموي استثماري اقتصادي مهم يعني ضرورة الإعلان والإعلام عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة، وكذلك الأمر بالنسبة للدول فكثيراً ما نسمع عن ألسنة المسؤولين أن تصرفات الحكومة تتصف بالشفافية أي بمعنى أن مصادر الدخل واضحة ومصادر الإنفاق واضحة فميزانية الدولة متاح معرفتها للجميع ومشاريع الدولة وقيمتها الحقيقية متاحة أيضاً حتى يمكن محاسبة المسؤولين بعد ذلك عن أي خسائر أو تغير يحدث فيما هو مخطط له من منطلق الشفافية، فالشفافية تعد أحد أهم مبادئ الحوكمة وتعود هذه الأهمية إلى أنها السلاح الأول لمحاربة الفساد الاختلاسات، ومن الجدير بالذكر أن الإعلام له دور كبير في تحقيق الشفافية حيث

حرية الكلمة والتعبير والنشر تساعد على الخطط على هذا المبدأ وتساعد في تسليط الضوء والكشف عن أي تلاعب.

أيضاً إن مفهوم نظام إحصاءات مالية الحكومة G.F.S هو نظام إحصائي اقتصادي متخصص تم تصميمه لمساندة تحليل المالية العامة، كما يقدم المبادئ الاقتصادية والمحاسبية التي ينبغي استخدامها في إعداد الإحصاءات، بالإضافة إلى تقديم المبادئ التوجيهية الخاصة بعرض تلك الإحصاءات وفق إطار تحليلي يشتمل على بنود موازنة ملائمة، ويعتبر دليل نظام إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001م الصادر من إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي نظاماً إحصائياً متكاملًا يتوافق قدر الإمكان مع نظام الحسابات القومية لعام 1993م.⁽⁶⁾ أهمية استخدام نظام إحصاءات مالية الحكومة:

تم تصميم نظام إحصاءات مالية الحكومة لتوفير الإحصاءات من أجل تمكين صانعي السياسات على تمليك ودراسة التطورات في العمليات المالية، والأوضاع المالية وحالات السيولة للقطاع الحكومي أو القطاع العام وذلك على نحو متسق ومنظم، ويمكن استخدام الإطار العام لتحليلات الإحصاءات المالية الحكومية بتحليل العمليات لمستوى محدد من القطاع الحكومي وكذلك التحويلات والعمليات بين مستويات الحكومة والقطاع الحكومي، أيضاً يمكن استخدام البيانات التفصيلية لنظام إحصاءات مالية الحكومة لفحص جوانب معينة من العمليات الحكومية على سبيل المثال قد يطلب المرء معلومات عن نموذج محدد من الضرائب، أو مستوى الإنفاق الذي تستحمله خدمة اجتماعية أو مقدار المبالغ التي تقرضها الحكومة من النظام المصرفي.

إن انسجام نظام إحصاءات مالية الحكومة مع الأنظمة الإحصائية للاقتصاد الكلي يعني بأن البيانات المستقاة من نظام G.F.S

قابلة للدمج والتجميع من البيانات الواردة من الأنظمة الأخرى لتقييم التطورات في القطاع الحكومي.⁽⁷⁾

مميزات نظام إحصاءات مالية الحكومة:

يتميز نظام إحصاءات مالية الحكومة بالآتي:

1/ يمكّن مستخدمي البيانات المالية من تجميع منظومة محاسبية كاملة بما في ذلك الموازنة نفسها للقطاع الحكومي وفقاً للوحدات القادرة على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات.

2/ مساعدة محليي المالية العامة من استخدام الإحصاءات المالية لتحليل حجم القطاع العام ومعرفة تأثير السياسات المالية على الاقتصاد.

3/ إمكانية التطبيق، وذلك من خلال الاعتماد على المفاهيم الرئيسية والتبويبات والتعريفات المستمدة من المنطق الاقتصادي المعتمد دولياً.⁽⁸⁾

نطاق التغطية في نظام G.F.S⁽⁹⁾:

يغطي نظام إحصاءات مالية الحكومة كل الكيانات التي تؤثر تأثيراً مهماً على سياسات المالية العامة والتي عادة ما تطبق عن طريق كيانات متخصصة كالوزارات بالإضافة لتلك الكيانات قد تنفذ سياسة المالية العامة مثل مشروعات مملوكة للحكومة أو خاضعة لسيطرتها حي تقوم أساساً بأنشطة تجارية، ولا تعتبر هذه المشروعات مثل البنك المركزي أو السكك الحديدية الوطنية والتي تعرف باسم الشركات العامة. ويشمل نطاق نظام إحصاءات مالية الحكومة الوحدات المؤسسية وهي الوحدات التي ينبغي إعداد إحصاءات عنها وهي كالاتي:

1/ قطاع الحكومة، ويتكون من جميع الوحدات المؤسسية التي تقوم أساساً بعمليات سوقية.

2/ القطاع العام، بأنه يشمل جميع وحدات قطاع الحكومة العامة زائداً جميع الشركات العامة.⁽¹⁰⁾

أسس قيد الأحداث الاقتصادية وفقاً لنظام G.F.S:

يتم قيد التدفقات في نظام إحصاءات مالية الحكومة G.F.S المعدل لعام 2001م على أساس الاستحقاق وهذا يعني قيد التدفقات وقت حدوث قيمة اقتصادية أو تحويلها أو تبادلها أو نقل ملكيتها أو إيفائها، أما دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986م فإن المعاملات كان يتم قيدها عندما يتم قبض نقدية أو دفعها⁽¹¹⁾. إن صندوق النقد الدولي يعتمد مبدأ أساس الاستحقاق في عملياته المالية حيث أنه مناسب ودقيق ويحفظ الحقوق دائماً.

يرى الباحث أن أهم ما يميز أساس الاستحقاق حيث أن هذا الأساس يساعد في تحديد الإيرادات الخاصة بالفترة سواء كان المحصل منها خلال فترة الموازنة أو المؤجل تحصيله خلال نفس الفترة، وأيضاً تحدي المصروفات الخاصة بالفترة سواء الذي ستدفع أو يؤجل دفعها خلال فترة الموازنة.

التصنيف الحديث أو الجديد لـ G.F.S:

وهو تصنيف جديد يهتم بتفاصيل البنود وحركتها بصورة جيدة وله دور كبير في مجال التخطيط والدراسات الخاصة بالمؤسسات والمشاريع وله مجالات واسعة في نظام إحصاءات مالية الحكومة وهو موضوع بحثنا. ينقسم التصنيف الحديث إلى ثلاثة أقسام:

1/ التصنيف الاقتصادي⁽¹²⁾:

هذا النوع من التصنيف يخدم الدراسات الاقتصادية التي ترمي إلى معرفة مدى مساهمة الموازنة العامة. وهو المستخدم في نظام إحصاءات مالية الحكومة. وهو تصنيف مهم جداً وواسع الانتشار ويختص بتحليل المصروفات ومعالجتها، كمثال تعويضات العاملين، شراء السلع والخدمات، الكهرباء، مصروفات التدريب، إيجار المباني، الضيافة.

2/ التصنيف الوظيفي⁽¹³⁾:

يهتم التصنيف الوظيفي الصرف لأغراض التعليم والصحة والدفاع والأمن والزراعة والإسكان، ونضيف يعتبر مثال وملائم لتحليل نشاطات الدولة وبرامجها المختلفة والتغيرات التي تحدث نتيجة للظروف الطبيعية والسياسية والحكومية، وهو تصنيف يختص بتحليل المصروفات ونشاطاتها المختلفة.

3/ التصنيف المزدوج:

وهو تصنيف يأخذ من التصنيف الوظيفي والتصنيف الاقتصادي معاً وغير مستعمل كثيراً في نظام G.F.S وبالتالي صندوق النقد الدولي ركز على هذين الصنفين التصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي.

إن التصنيفات الحديثة والمعمول بها في نظام G.F.S تنقسم إلى مجموعة من الأبواب والفصول والتي بدورها تساعد على ضبط نشاطات الإيرادات والمصروفات وهي كالآتي:

أولاً: الإيرادات:

وتنقسم إلى ثلاثة وحدات:

أ/ الضرائب؛ وهي تحويلات إجبارية يتلقاها قطاع الحكومة.

ب/ المساهمة الاجتماعية.

- ج/ المنح والتحويلات الطوعية المتلقاه من وحدات أخرى.
- د/ الإيرادات الأخرى؛ هي التي تشمل بيع السلع والخدمات والتحويلات الطوعية نقداً أو عيناً بخلاف المنح والغرامات.
- ثانياً: **المصروفات:** وهي تشمل سبعة فصول للصرف.
- ثالثاً: **المعاملات في الأصول غير المالية؛** وتنقسم إلى⁽¹⁴⁾:
- أ/ اقتناء أصول غير مالية.
- ب/ تصرف في غير أصول مالية.
- رابعاً: **المعاملات في الأصول المالية؛** وتنقسم إلى:
- أ/ اقتناء أصول مالية.
- ب/ تصرف في أصول مالية.
- المفومات الأساسية لنظام إحصاءات مالية الحكومة⁽¹⁵⁾:

1/ صياغة الأهداف:

ويقتضي ذلك التصرف على الأهداف العامة، الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة صياغة هذه الأهداف في أهداف فرعية أكثر تحديداً ووضوحاً، ثم إلى برامج رئيسية وفرعية لتحقيق هذه ثم تحليل البرامج والأنشطة ويتطلب ذلك:

- أ/ تحديد الإطار العام لسياسات الدولة.
- ب/ تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية.
- ج/ تحديد نوعية الخدمات والسلع التي تقدمها أجهزة الدولة الإدارية، وهذا يقتضي تحديد الحجم الأمثل للوحدات الإدارية وإمكانياتها ويرتبط ذلك بسياسة التسعير وبنمط التوزيع والاعتبارات الاجتماعية.
- د/ توفير التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة للدولة حتى لا تحدث اختناقات في بعض القطاعات.

أما صياغة الأهداف فلا بد أن تطل إلى أهداف فرعية أكثر تحديداً ووضوحاً مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع المرافق العامة وقطاع السياحة.

ويرى الباحث أن صياغة الأهداف تحتاج إلى رؤية متكاملة ووضوح الفكرة وفهم جميع الجوانب المتعلقة بفكرة المشروع حتى يتسنى وضع الأهداف في موضعها الصحيح.

المحور الثاني نظام الرقابة الداخلية

أولاً: مفهوم الرقابة:

تعتبر الرقابة من أهم الوظائف الإدارية الأربعة الرئيسية التي تتكون منها العملية الإدارية وفقاً للترتيب المعتاد للوظائف الإدارية والمتمثلة في التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة⁽¹⁶⁾.

تعريف الرقابة:

1/ تعريف الرقابة لغةً:

الرقابة لغة هي الرعاية والمحافظة والترقب والانتظار وقد وردت الرقابة في القرآن الكريم في قوله تعالى: (لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ)⁽¹⁷⁾، وكما في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)⁽¹⁸⁾، كذلك في قوله تعالى: (فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ)⁽¹⁹⁾.

نخلص إلى أن الرقابة هي الرعاية، والحفظ والصون، والانتظار والمتابعة.

2/ تعريف الرقابة اصطلاحاً:

اختلف الكتاب في ماهية الرقابة ولذلك تعددت التعاريف التي تم وضعها:

1/ تعريف الرقابة من وجهة نظر الشرع:

وقد تم تعريفها من قبل.

ثانياً: مكونات نظام الرقابة الداخلية:

بما أن الرقابة الداخلية أصبحت وسيلة فعالة تؤدي دوراً هاماً في رفع مستوى الأداء والكفاءة الإنتاجية فإن مكوناتها تنحصر في الآتي⁽²⁰⁾:

1/ الرقابة الإدارية.

2/ الرقابة المحاسبية.

3/ الضبط الداخلي.

أولاً: الرقابة الإدارية:

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسة الوقت والحركة وتقارير الأداء والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين، وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها والمالية.

ثانياً: الرقابة المحاسبية:

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال، اتباع نظام القيد المزدوج وإنتاج نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسئول، ووجود نظام مستندي سليم واتباع نظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.

ثالثاً: مقومات نظام الرقابة الداخلية:

يرتكز نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات التي ترتبط ببعضها البعض، ومن ثم فإن أي قصور خطير في هذه المقومات يمكن أن يحد من فعالية هذا النظام، وكما هو معلوم فإن إجراءات الرقابة الداخلية يختلف من منشأة لأخرى بل إن قوتها تتبع من نوعية وقوة المقومات اللازمة. كما أن عدم وجود المقومات يشير إلى ضعف وبالتالي

على المراجع أن يقوم بزيادة معدل فحصه واختباراته والعكس فإن قوة المقومات يخفض من نطاق عمل المراجع المطلوبة والمقومات نذكر منها:

1/ الفصل بين الواجبات:

إن عملية فصل الواجبات مهمة للغاية فيجب على المنشأة أن تفصل بين مسؤوليات العاملين حتى تقضى على عملية الغش والخداع أو تقلل منه بصورة لا تشكل ظاهرة واضحة فلا ينفرد شخص بعملية كاملة من بدايتها إلى نهايتها فلا بد لموظف أن يقوم بعملية ثم يقوم موظف آخر بمراجعتها وبالتالي يمكن القول بأن هذه الطريقة يمكن أن تساعد كثيراً في تقليل المخاطر والأخطاء.

من واجب الإدارة أن تقوم بتوزيع الأدوار الوظيفية بصورة واضحة ومحددة فمثلاً عملية الشراء يقوم بها مدير المشتريات ومن معه⁽²¹⁾، وكذلك سلطة توظيف الأفراد على مدير الأفراد، وسلطة توقيع الشيك على مدير الحسابات أو مفتش الحسابات إن السياسة الجديدة لكثير من المؤسسات أن ترغم موظفيها بأخذ عطلتهم في زمن معين من السنة وبذلك تكون الإدارة قد حققت الأهداف المرجوة.

2/ كفاءة الهيكل التنظيمي:

تختلف الخطة التنظيمية من منشأة لأخرى وفقاً لحجم المنشأة أو طبيعة عملها إلا أن الخطة يجب أن تكون مرنة بحيث تكون متمشية مع المتغيرات.

إن كفاءة التنظيم الجيد تعتبر من سياسات عملية الرقابة الداخلية وإن التنظيم الجيد يحدد المسؤوليات بالدقة المطلوبة ويفوض السلطة بالقدر اللازم وبالتالي يمكن محاسبته بالقدر المطلوب.

إن عملية تطبيق الوصف الوظيفي الواضح من أعلى إلى أسفل واستخدام دليل اللوائح والإجراءات لتحديد وتعريف اختصاصات كل وظيفة وبالتالي يمكن التعرف على مشكلة تضع بين الموظفين ومدى تقصير كل مهم ومن الطبيعي أن يتم ذلك من خلال وجود خريطة تنظيمية متكاملة ونموذجية يمكن أن تساعد في تقسيم العمل وربط الاختصاصات والمسئوليات وتوفير الاستقلال التنظيمي للإدارات والأقسام واتجاه خطوط السلطة والمسئولية.

إن وجود هيكل تنظيمي في المشروع يعتبر عاملاً أساسياً في المشروع لتحقيق الرقابة الداخلية بوجهيها المحاسبي والإداري⁽²²⁾.

3/ كفاءة الموظفين:

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة العاملين بالمؤسسة والذين تقع عليهم مسئولية تنفيذه فبالرغم من وضوح خطوط السلطة والمسئولية وصحة توزيع الوظائف طبقاً لنظام الرقابة الداخلية إلا أن هذا النظام قد لا ينجح في تحقيق أهدافه نظراً لعدم كفاءة أو أمانة العاملين بالمؤسسة.

وبعد تحديد الاحتياجات وتحديد المؤهلات اللازمة يجب عمل مفاصلة بين المتقدمين لشغل الوظيفة فلا بد التركيز على أكثرهم سمعة وحسن السير وخاصة الوظائف الحساسة، مثال ذلك الأصول والنقود التي يمكن التلاعب بهما. إن نزاهة وشرف الموظفين مهم جداً لتقلدهم الوظائف كما يجب تدريبهم وتحفيزهم بالقدر المطلوب فبالرغم من توزيع السلطة ونزاهة الموظفين فإن بعض المنشآت لا تستطيع تحقيق الأهداف المخطط لها.

المحور الثالث الدراسة الميدانية

إجراءات الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة:

لقد تم اختيار وتحديد مجتمع الدراسة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني حيث أنها جهة الاختصاص.

تقع وزارة المالية والاقتصاد الوطني في قلب الخرطوم أي بالقرب من الضفة الغربية للنيل الأزرق، ولها في كل ولاية وزارة مالية ولائية مثلاً الجزيرة، القصارف، جنوب كردفان، كسلا.

الهدف العام للوزارة⁽²³⁾:

الهدف منها تنمية وتطوير الموارد الداخلية واستحداث موارد أخرى من خلال استنباط آليات تمكن من زيادة الموارد الداخلية وتوظيفها كفاءة عالية والعمل على جذب الموارد الخارجية وتوجيهها لعملية الإنتاج لتحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي والإجمالي، للوصول للأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية.

تطور ومراحل النظم المحاسبية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني:

تطورات وزارة المالية والاقتصاد الوطني⁽²⁴⁾:

وزارة المالية والاقتصاد 1954 - 1964م:

في أعقاب الاستقلال ومنذ تولي أول وزير مالية سوداني وهو المرحوم/ حماد توفيق حماد عام 54 - 1956م سُميت الوزارة بوزارة المالية والاقتصاد، وقد استمر هذا الاسم إلى حين حكومة مايو 1969م.

وزارة الخزانة 64 - 1972م:

عندما جاءت مايو في سنواتها الأولى تغير اسم الوزارة من المالية والاقتصاد إلى وزارة الخزانة، واستمر هذا الاسم رديحاً من السنوات إلى أن غير عام 1972م.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني 72 - 1975م:

ضم هذا الاسم إلى جانب المالية - وزارة التجارة واستمر لفترة من السنوات إلى أن تم تغيير الاسم مرة أخرى في عام 1975م.

وزارة المالية والتخطيط والاقتصاد الوطني 75 - 1977م:

في عام 1975م صدر القرار الجمهوري رقم "8" لسنة 1975م والذي بموجبه أنشأت وزارة المالية والتخطيط والاقتصاد الوطني وقد اقتضى ذلك أن تنفصل وزارة المالية من وزارة التجارة وتصبح التجارة قائمة بذاتها وحدد القرار اختصاصات الوزارة في مجالات المالية والتخطيط والاقتصاد الوطني.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني 77 - 1981م:

تم تغيير الاسم مرة أخرى واستمر حتى عام 1981م.

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي 81 - 1988م:

مرة أخرى دمج التخطيط بعد أن كان وزارة وأصبح وكالة ضمن وكالات وزارة المالية واستمر هذا الوضع لعدة سنوات.

وزارة المالية والاقتصاد 88 - 1989م:

مرة أخرى تغير إلى الاسم الذي كان تسمى به منذ البداية وتم ذلك خلال فترة الحكومة الديمقراطية تحت هذا الاسم ظل التخطيط محتفظاً بموقعه كوكالة.

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي 1989م:

مرة أخرى تغير الاسم ورجع إلى الاسم الذي كان سائداً منذ عام 1981م وهو وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

وزارة المالية والاقتصاد 1995م:

وفي إطار إعادة تنظيم وزارة المالية وتحسين الأداء الاقتصادي وتطويره وفي إطار برنامج الدعم المؤسسي الذي تنفيذه الوزارة بالتعاون مع البنك الأفريقي، تم القيام بدراسة لوضع الوزارة شارك فيها خبراء أجانب وبعد دراسات مكثفة استقر الأمر على تسميتها بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.

السنة المالية وخلفية تاريخية⁽²⁵⁾:

1/ تقوم الدولة باختيار سنتها المالية وفقاً لتركيباتها الاقتصادية وسهولة تسيير الأداء المالي فيها.

2/ كان السودان يعتمد على المحاصيل الزراعية المطرية في الغذاء ويعتمد في التصدير أساساً على القطن ثم الصمغ العربي والسهم وفي مشروع الجزيرة هنالك تعاون واتفاقية بين السودان والشركة الزراعية السودانية حيث تتولى الأخيرة تسويق المنتجات الوطنية بالتالي تم تغيير تاريخ السنة المالية إلى أول يناير وتنتهي في ديسمبر 12/31 من كل عام.

3/ في عام 1984م تم تغيير السنة المالية إلى السنة الهجرية التي بدأت في أول محرم 1405هـ.

فائض الميزانية للعام 55 - 1956م:

بلغ فائض الميزانية للعام 55 - 1956م 1.8 مليون جنيه وقد استطاعت الحكومة الوفاء بوعدتها لاتخاذ الإجراءات الأولية اللازمة لإدخال أول عملة سودانية وقام السيد وزير المالية حماد توفيق حماد

بالاتصال بالحكومة المصرية بشأن سحب العملة المصرية من التداول في السودان، ويرى الوزير أن الأحوال قد اقتضت تقديمه للميزانية في ظروف استثنائية خلال الفترة الانتقالية.

أول عجز بالميزانية 58 - 1959م⁽²⁶⁾:

الموقف الاقتصادي ساء عام 1957م وازداد سوءاً لقلّة محصول القطن وغير المحاصيل الأخرى كالصمغ، ويعتبر القطن المحصول الرئيسي في البلاد وهو يعتمد عليه اعتماد كبير. وبسبب قلّة القطن فقد عرض البلاد لبعض المشاكل الاقتصادية العامة والتي تبرز بوضوح في أمور ثلاثة:

1/ تقديم الميزانية بعجز لأول مرة منذ 1932م.

2/ هبوط احتياطي العملات الأجنبية إلى حد غير مرضي.

3/ قلّة المحاصيل أثر على دخل كثير من المواطنين الذين ألفوا الوفرة والخير الكثير.

4/ تحريض الإنجليز للدول المشتريّة للقطن بعدم شراء القطن من السودان مما جعل القطن في حالة كساد في محطات تجميع القطع.

وقد قدم الوزير إبراهيم أحمد خطابه عام 58 - 1959م، والخاص بالميزانية وهي على النحو الآتي:

بلغت الإيرادات = 35.464.87 جنيه

بلغت المنصرفات = 38.342.21 جنيه

العجز الكلي = 2.877.34 جنيه

عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

بينت نتائج التحليل لأداة الدراسة على وجود معامل ثبات عال لجميع فقرات ومحاور الدراسة وذلك يدل على وجود اتساق قوي بين فقرات

كل محور على حده وارتباط المحور ببقية المحاور وتدعم مختارة ومضمونة وقد قام الباحث بإجراء التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for "SPSS" Social Science) من خلال تطبيق أهم الأساليب الإحصائية في تحليل واستقراء البيانات المفرغة من الاستبانة المستجوبة بحسب آراء واتجاهات العينة، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية نظراً لاستجابة وطبيعة الاستبانة التي تستدعي تطبيق أساليب إحصائية وضعية ولا تستدعي تطبيق اختبارات إحصائية كالفرق والتباين نسبة لعدم استجابة متغيرات الاستبانة لهذه الأدوات الإحصائية والأساليب الوضعية المستخدمة وهي التكرارات المطلقة والنسبية، المتوسطات، والانحرافات المعيارية، معاملات الاختلاف، درجات الموافقة، معاملات الارتباط.

كما تم استخدام المقياس الخماسي مقابل المقاييس الآتية:

موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
5	4	3	2	1

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{1+2+3+4+5}{5} = \frac{15}{5} = 3$$

ويمكن تعريف أهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها على

النحو التالي:

المتوسط الحسابي:

إن الهدف من استخراج المتوسط الحسابي هو التعرف على متوسطات إجابات مفردات العينة المبحوثة على فقرات كل محور حسب درجات الموافقة وكلما ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي نحو الدرجة (5) يبين لنا اقتراب آراء المبحوثين نحو المتوسط العام، مما يعني موافقتهم

بشدة أو بالموافقة على ما جاء بتلك الفقرة، كما تم استخراج المتوسط الحسابي المرجح في الجداول نظراً لوجود تكرار إجابات مفردات العينة على فقرات المحاور.

أما إذا انخفضت قيمة المتوسط عن المتوسط العام فيدل ذلك على ابتعاد آراء المبحوثين من موافقتهم على ما جاء بتلك الفقرة.

الانحراف المعياري:

يقيس درجة التشتت في إجابات المتوسطات لمفردات العينة على فقرات الدراسة عن المتوسط الحسابي العام، وبالتالي كلما ارتفع المتوسط قل الانحراف المعياري والعكس صحيح.

معاملات الارتباط:

يبين درجة الارتباط بين محاور الدراسة ويشير وجود ارتباط معنى بين محاورها، إلى أن هناك درجة ارتباط جيدة بين محاور الدراسة باتجاهها نحو هدف الدراسة. وأن جميع المحاور ذات علاقة ارتباطية توضح الاتجاه العام السليم للدراسة والعكس صحيح.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من وزارة المالية - قسم المحاسبة سواء وزارة المالية الاتحادية أو ولاية الخرطوم أو ديوان المراجع العام، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (120) استمارة استبيان على المستهدفين بتلك الجهات، وقد استجاب (101) فرد حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (84%) من المستهدفين وتعتبر هذه نسبة عالية مما يؤدي إلى قبول نتائج العينة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1/ الأفراد من مختلف الأعمار (30 سنة فأقل، 31 - 40 سنة، 41 - 50 سنة، 51 - 60 سنة، ومن 60 سنة فأكثر).

2/ الأفراد من مختلف المستويات التعليمية (بكالوريوس، دبلوم فوق الجامعي، ماجستير، دكتوراه).

3/ الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، اقتصاد، إدارة أعمال، علوم مصرفية، نظم معلومات محاسبية، تكاليف ومحاسبة إدارية، أخرى).

4/ الأفراد من مختلف المؤهلات (زمالة سودانية، زمالة، زمالة عربية، زمالة بريطانية، زمالة أمريكية، أخرى لا توجد).

5/ الأفراد من مختلف الوظائف (محاسب، رئيس حسابات، مدير مالي، مراجع داخلي، مراقب خارجي، أخرى).

6/ الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (من 5 سنة فأقل، من 6 - 10 سنة، من 11 - 15 سنة، من 16 - 20 سنة، من 21 - 25 سنة، أكثر من 25 سنة).

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليه. يحتوى الاستبيان على عدد "60" عبارة تحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي.

الثبات والصدق الإحصائي:

للتأكد من الصدق الإحصائي للاستبيان وصلاحيته عباراته أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويُحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

وتستخدم معادلة الصدق الذاتي إحصائياً:

$$\frac{\text{الصدق}}{\text{الثبات}} =$$

الصدق والثبات الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية

على الاستبانة

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات
0.92	0.84

يتضح أن معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بالاستبيان كانت أكبر من "50%" مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض الدراسة ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

اختبار الفرضيات

الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية

الأولى

القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
0.01	3	96.5	0.7	4.5	1/ نظام الـ G.F.S يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة من خلال بنوده، مما يرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظام إحصاءات مالية الحكومة.
0.04	3	88.5	0.7	4.5	2/ نظام الـ G.F.S نظام مربوط بشبكة عالمية، تفعيله يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	3	91.6	0.7	4.5	3/ نظام الـ G.F.S نظام ذو خصائص يساعد على زيادة الشفافية للدولة مما يرفع من كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	3	68.7	0.8	4.4	4/ نظام الـ G.F.S يساعد صندوق النقد الدولي على تقييم اقتصاد الدولة مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	3	38.8	0.9	4.2	5/ نظام الـ G.F.S بنفاصله الدقيقة يساعد توزيع الثروات في الدولة بصورة عادلة مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	4	141.9	0.7	4.5	6/ تطبيق نظام الـ G.F.S نظام يساعد الدولة في معرفة الخلل، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.03	3	63.9	0.6	4.5	7/ نظام الـ G.F.S ومن خلال الشبكة العالمية يساعد الدول على التعرف على مشاكلها وبالتالي يحدث التعاون فما بينها؟، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.02	3	154.6	0.6	4.7	8/ إدخال نظام الـ G.F.S كمادة تدرس في الجامعات يسهل من فهم النظام المحاسبي عند التحاق الطالب بالعمل، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	3	129.8	0.5	4.7	9/ الرغبة الأكيدة في تطبيق الـ G.F.S ، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	3	76	0.8	4.4	10/ نظام الـ G.F.S نظام غير متداول كثيراً الاهتمام به يزيد من اكتساب الخبرات مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	2	84.7	0.6	4.7	11/ تدريب معظم موظفي الحسابات بالمركز والولايات على استخدام نظام الـ G.F.S يؤدي إلى رفع مستوى الأداء مما يؤدي إلى رفع كفاءة النظام.

بابكر إبراهيم وعاصم إبراهيم - دور نظام إحصاءات مالية الحكومة في تحسين كفاءة نظام الرقابة

0.04	3	108	0.7	4.6	12/ التنسيق الجيد ما بين النظام المحاسبي التقليدي وبين نظام الـ G.F.S يذيل كثيراً من العقبات، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام نظام إحصاءات مالية الحكومة.
0.03	2	50	0.6	4.6	13/ التدريب الجيد على نظام الـ G.F.S يزيد من المواهب الفنية للنظام المحاسبي، مما يزيد من رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
0.01	3	125	0.7	4.6	14/ كلما أنفقت كثيراً على بند التدريب ترفع من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الإحصاء المال الحكومي.
0.01	3	145	0.6	4.7	15/ توفر أجهزة الكمبيوتر في المؤسسة، وكفاءة استخدامها يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام نظام الإحصاء الحكومي.
0.03	2	67	0.6	4.7	16/ ربط شبكة أجهزة الموظفين بجهاز المدير المباشر وجود من متابعة الأداء، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة.
0.04	4	178	0.8	4.6	17/ وجود كلمة مرور لكل محاسب يضبط عملية الإدخال والإخراج، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل استخراج نظام إحصاءات مالية الحكومة.
0.00	3	112	0.8	4.6	18/ وجود غرفة تحكم للأجهزة وحفظها يؤدي إلى حفظ المعلومات من الضياع والحذف، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام نظام الإحصاء المالي.
0.00	3	67	0.7	4.4	19/ التغيير في عملية النظام المحاسبي يجب أن يكون ممرحلاً، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام إحصاءات مالية الحكومة.
0.01	3	143	0.6	4.7	20/ بيئة العمل الصالحة تساعد الموظف على راحته وأداء واجباته، مما يرفع من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل استخراج نظام إحصاءات مالية الحكومة.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2016م.

يلاحظ أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 - 0.9) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

بناءً على هذا نتأكد صحة الفرضية التي نصها: تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة يؤثر على نظام الرقابة الداخلية.

الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة

الاحتمالية لاختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1/ تفعيل دور المراجع الداخلي لمراجعتة الإيرادات يومياً تفادياً للتلاعب، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.8	0.4	120	2	0.01
2/ تفعيل دور المراجع الداخلي لمراجعتة كشوفات المرتبات شهرياً ومقارنتها بالشهر السابق، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.8	0.4	125	2	0.01
3/ تفعيل دور المراجع الداخلي لمراجعة وضبط المصروفات مع بنود صرفها يؤدي إلى تجويد الأداء، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.8	0.5	182	3	0.03
4/ تفعيل دور المراجع الداخلي لمراجعتة المخزونات شهرياً، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.7	0.6	162	3	0.01
5/ تفعيل دور المراجع الداخلي لمراجعة الأصول الثابتة وجردها شهرياً، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.7	0.6	141	3	0.02
6/ التخلص من المخزون السلعي الراكد، بيعه أو إعادة توزيعه، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.6	0.7	110	3	0.01

بابكر إبراهيم وعاصم إبراهيم - دور نظام إحصاءات مالية الحكومة في تحسين كفاءة نظام الرقابة

0.01	2	129	0.4	4.9	7/ توريد الإيرادات يوميا إلى البنك ومطابقتها بواسطة المراجع الداخلي، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.02	2	109	0.6	4.8	8/ التنسيق ما بين المراجع الداخلي وما بين المراجع الخارجي يزيد من تجويد الأداء، مما يرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.00	2	69	0.6	4.7	9/ التنسيق ما بين المركز والولايات تفادياً لعيوب التطبيق، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.00	2	39	0.6	4.5	10/ تنقلات العاملين من حين إلى آخر بين الأقسام المختلفة، يكتسبون خبره كبيره مما يؤدي إلى رفع كفاءة الرقابة الداخلية.
0.03	3	75	0.8	4.4	11/ على كل موظف اخذ إجازته السنوية يساعد على راحته، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	4	82	1.0	4.2	12/ أخذ الموظف إجازته السنوية يؤدي إلى منع التلاعب والقش خاصة في العهد، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.02	3	150	0.7	4.7	13/ وجود ترحيل للموظفين يضبط من زمن الحضور والانصراف اليومي، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الرقابة الداخلية.
0.01	3	124	0.7	4.6	14/ فحص ومراجعة أجهزة الحاسوب دورياً يطيل من عمرها، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
القيمة الاحتمالية	درجات الحرية	قيمة مربع كاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
0.00	4	183	0.7	4.6	15/ شراء أجهزة حاسوب ممتازة وبضمانات محددة، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	3	139	0.6	4.7	16/ حوسبة العمل الحسابي بالمركز والولايات يزيد من سرعة الإنجاز، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.04	2	103	0.5	4.8	17/ ربط شبكة الحاسوب ما بين المركز والولايات يؤدي إلى إتقان العمل، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.03	2	94	0.5	4.8	18/ ربط شبكة الحاسوب ما بين المركز والولايات يؤدي إلى نتائج متطابقة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	3	197	0.6	4.8	19/ وضع الموظف المناسب في المكان المناسب يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.03	3	135	0.7	4.6	20/ وجود ضوابط ولوائح للترقيات يؤدي إلى العدالة ما بين الموظفين، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستهانة، 2016م.

يلاحظ أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.4 - 1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها. مما سبق تتأكد صحة الفرضية التي نصها: توجد معوقات إدارية بوزارة المالية الاتحادية/ تؤثر على كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة

الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1/ وجود خطة للتدريب من قبل الوزارات تحدد نوعية التدريب ومن الذي يتدرب فهي تنعكس إيجابياً على بيئة العمل، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.7	0.6	87	2	0.01
2/ التدريب الجيد والخبرة المكتسبة تساعدان الموظف على تفادي الأخطاء الشائعة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.8	0.5	93	2	0.01
3/ التدريب الجيد يقلل كثيراً من الجهد في العمل، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الرقابة الداخلية.	4.7	0.4	22	1	0.02
4/ التدريب المستمر للموظفين يرفع الروح المعنوية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.7	0.6	158	3	0.04
5/ وجود لائحة مسانلة للموظفين يجعلهم في غاية المسؤولية والاندباط، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.7	0.5	86	2	0.01
6/ وجود لائحة للحوافز للعمل الممتاز يرفع الروح المعنوية للموظفين، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.7	0.6	146	3	0.02
7/ الإشراف الجيد من المركز على الولايات بخصوص عملية تطبيق النظام المحاسبي وقبوله، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.7	0.6	67	2	0.03
8/ وجود لوائح خاصة بموضوع الإجازات السنوية يرفع الروح المعنوية للموظف، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية.	4.6	0.7	111	3	0.01
9/ الاستفادة القصوى من النظام المحاسبي التقليدي من حيث البيانات تفيد كثيراً نظام G.F.S مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.4	0.8	124	4	0.01
10/ الإيرادات وبنود الصرف في النظام التقليدي لا تظهر الشفافية، تطبيق نظام G.F.S يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.6	0.8	169	4	0.01
11/ النظام المحاسبي التقليدي لا تتماشى لوائحه وبنوده مع منظومة صندوق النقد الدولي تطبيق نظام G.F.S يواكب سياسات صندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الرقابة الداخلية.	4.5	0.9	156	4	0.01
12/ النظام المحاسبي الجديد G.F.S نظام يعترف به صندوق النقد الدولي ويدعمه مادياً مما يرفع من كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.6	0.6	67	2	0.02
13/ النظام المحاسبي التقليدي نظام فكرته وضعها المستعمر (الإنجليز) فهو نظام لا يواكب التطورات العالمية، العمل بنظام G.F.S، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.	4.5	0.9	161	4	0.01
14/ الكوادر العاملة في النظام المحاسبي التقليدي معظمهم غير مؤهل على تطبيق نظام G.F.S، تأهيلهم	4.1	1.3	85	4	0.00

					جدا، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	3	95	0.7	4.5	15/ تطبيق نظام G.F.S بالسودان يجعل السودان متعاوناً مع منظومة صندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.02	2	44	0.7	4.5	16/ تطبيق نظام G.F.S بالسودان يعود بمنافع كثر للعمال، مما يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.03	3	66	0.9	4.3	17/ أظهر التقرير السنوي 2011م بأن نظام G.F.S لم يطبق في المركز والولايات إلا بنسبة 20% مما جعل السودان غير متعاون مع صندوق النقد الدولي التطبيق الكامل، يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	4	95	0.9	4.3	18/ وزارة المالية الاتحادية طبقت بند تعويض العاملين فقط نسبة لعدم الخبرة الكافية للمواطنين، تأهيلهم علمياً يؤدي إلى رفع كفاءة الرقابة الداخلية.
0.00	3	54	0.9	4.3	19/ لم يتم تطبيق نظام التصنيف الوظيفي بالمركز والولايات، تطبيقه يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
0.01	3	59	0.9	4.3	20/ لم يتم تطبيق نظام التصنيف الاقتصادي، تطبيقه يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستهانة، 2016م.

يلاحظ أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.4 - 1.3) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

عليه تتأكد صحة الفرضية التي نصها: لوائح نظام الرقابة الداخلية بوزارة المالية الاتحادية تؤثر على تطبيق نظام G.F.S.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات

تتبعت الدراسة نظم الإحصاءات المالية الحكومية بالدراسة وذلك بالإطلاع على عدد وافر من التقارير الحكومية وتقارير المراجعة الدورية لإبراز دورها في تحسين نظم الرقابة الداخلية. وقد اتضح للباحث بما لا يدع مجالاً للشك أن نظام الإحصاءات المالية الحكومية إذا أُحسن استغلاله واستخدامه يمكن أن يؤدي إلى نتائج ملموسة في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

وقد خلص الباحث لعدة نتائج وتوصيات نستعرضها كآلاتي:

النتائج:

- 1/ تدريب موظفي الحسابات في المركز والولايات على استخدام نظام G.F.S يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية.
- 2/ إدخال نظام الـ G.F.S كمادة تدرس في الجامعات يسهل من فهم الطالب للنظام عند التحاقه بالوظيفة.
- 3/ الكوادر العاملة في النظام المحاسبي التقليدي معظمهم غير مؤهل على تطبيق نظام الـ G.F.S.
- 4/ تطبيق نظام الـ G.F.S في السودان يجعل السودان متعاوناً مع منظومة صندوق النقد الدولي محاسبياً.
- 5/ توفير أجهزة الكمبيوتر يساعد على تأدية مهام نظام الـ G.F.S.

التوصيات:

- وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:
- 1/ لابد من إدخال مادة الـG.F.S لتدريسها في الجامعات لتكون سهلة الفهم عند التحاق الطالب بالوظيفة.
 - 2/ العناية والاهتمام بنظام الـG.F.S من قبل الحكومة والعلماء والباحثين حتى يسهل تطبيقه في الدولة.
 - 3/ لابد من تطبيق نظام الـG.F.S ليساعد على الشفافية وتوزيع الثروات.
 - 4/ لابد من حوسبة العمل الحسابي بالمركز والولايات لكي يزيد من سرعة الإنجاز وسهولة التواصل.
 - 5/ لابد من تدريب الكادر الوظيفي على نظام الـG.F.S لرفع كفاءة الأداء وتجويد عمل الحسابات.

الهوامش والمصادر والمراجع:

- 1/ محمد الفتح بك، نظام إحصاءات مالية الحكومة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية في إدارة الأعمال، العدد الأول 2006م، ص/ 245.
- 2/ دراسة هويدا الحنفي أحمد الفيل، 2009م، الموازنات الحكومية بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة موازنة جمهورية السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م.
- 3/ دراسة عبد اللطيف محمد الحسن عبد اللطيف، 2008م، دور المراجعة الداخلية في قياس فاعلية إحصاءات الحكومة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2008م.
- 4/ سناء محمود محمد، نظام إحصاءات مالية الحكومة ودوره في زيادة الإفصاح والشفافية للموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين، 2012م.
- 5/ نظام إحصاءات مالية الحكومة، مرجع سابق، ص/ 247.
- 6/ د. محمد إبراهيم الجاك، المحاسبة الحكومية والقومية، الخرطوم، 2010م.
- 7/ صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001م.
- 8/ المحاسبة الحكومية والقومية، مرجع سابق.
- 9/ د. خالد شحادة الطيب، د. أحمد زهير شامة، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007م.
- 10/ صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001م، مرجع سابق.

- 11/ المحاسبة الحكومية والقومية، مرجع سابق.
- 12/ أسس المالية العامة، مرجع سابق.
- 13/ نشرات دورية، دليل إحصاءات مالية الحكومة، وزارة المالية، 2009م.
- 14/ دليل إحصاءات مالية الحكومة، مرجع سابق.
- 15/ د. هشام يونس، مركز القمة للتدريب والاستشارات، برنامج إدارة الموازنة G.F.S، دوريات، الخرطوم 2009م.
- 16/ د. أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، بيروت، دار الفكر، 1974م، ص/ 83.
- 17/ سورة التوبة، الآية: 10.
- 18/ سورة النساء، الآية: 1.
- 19/ سورة القصص، الآية: 21.
- 20/ د. خالد أمين عبد الله، علم التدقيق الناحية النظرية، عمان، الجامعة الأردنية، 1986م، ص/ 229.
- 21/ وليم توماس وامرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب: د. أحمد حامد حجاج، ود. كمال الدين سعيد، الرياض، دار المريخ للنشر، ص/ 374.
- 22/ د. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علماً وعملاً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993م، ص/ 52.
- 23/ مرشد وزارة المالية والاقتصاد الوطني، جمهورية السودان، فبراير 2007م.
- 24/ الأستاذ/ مكي عثمان مكي، خبير وطني، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، جمهورية السودان، وزراء مالية ورجال أعمال عرفتهم، إصدار مجلة بمناسبة اليوبيل الذهبي للوزارة، 1997م.
- 25/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مرجع سابق.

26/ وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مرجع سابق.

27/ إعادة تصنيف وظائف الحكومة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتم بواسطة الأمم المتحدة.

28/ منشورات دورية إحصاءات مالية الحكومة، وزارة المالية، الإصدار الثانية، مايو 2009م.